المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
كرسي القرآن الكريم وعلومه





نحو دراسة علمية لتاريخ التفسير وتطوره

بحث مقدَّم

للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية

١٤٣٤/٤/٦ هـ - ٢٠١٣/٢/١٦م

إعداد

د. فريدة زمـرد



نحو دراسة علمية
لتاريخ التفسير وتطوره

بحث مقدَّم

للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية

٦/٤/١٤٣٤هـ - ١٦/٢/٢٠١٣م

إعداد

د. فريدة زمــرد

بسم الله الرحمن الرحيم

السيرة الذاتية

بيانات شخصية

الاسم: فريدة زمرد

المؤهل العلمي: دكتوراه في الدراسات الإسلامية

التخصص: التفسير وعلوم القرآن.

المسمى الوظيفي: أستاذ التعليم العالي.

المؤسسة: مؤسسة دار الحديث الحسنية للتعليم العالي والبحث العلمي، الرباط.

البريد الإلكتروني: f_zmarrou@hotmail.com

المهام والخبرات العلمية

- أستاذ التفسير وعلوم القرآن بمؤسسة دار الحديث الحسنية للدراسات العليا والبحث العلمي.
- عضو المكتب التنفيذي للرابطة المحمدية للعلماء، ورئيس لجنة الدراسات والأبحاث بها.
- عضو هيئة تحرير مجلة "دراسات مصطلحية" التي يصدرها معهد الدراسات المصطلحية بكلية الآداب، فاس.
- مشاركة فعلية في عدد من الدورات والندوات والملتقيات والمشاريع العلمية، على المستوى الوطني والدولي.

المؤلفات المنشورة:

- مفهوم التأويل في القرآن والحديث، مطبعة أنفوبرانت، فاس، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١م، والطبعة الثانية سنة ٢٠٠٥م.
- معجم المصطلحات القرآنية المعرفة في تفسير الطبري / مطبعة أنفوبرانت، فاس، ٢٠٠٥م.
- أزمة النص في مفهوم النص عند نصر حامد أبو زيد / مطبعة أنفوبرانت، فاس، ٢٠٠٥م.
- بالإضافة إلى مقالات وأبحاث نشرت بعدد من المجلات العلمية.

ملخص البحث

درجت الدراسات المهتمة بتاريخ التفسير على الاقتصار في هذا التاريخ على المستوى الأفقي الذي يرصد حركة العلم وتطوره عبر الوصف والتعريف بالمراحل التي مر بها وبأعلامه ومدارسه واتجاهاته ومصنفاته. وغاب عن هذه الدراسات **الاهتمام بالمستوى العمودي** من هذا التأريخ الذي يبحث في تاريخ النظريات والمناهج التفسيرية وتطورها، وفي القضايا والمفاهيم والإشكالات العلمية التي تم تداولها في مؤلفات العلم في عصور مختلفة...

وعند التأمل في التأريخ العمودي لعلم التفسير، وبالنظر إلى خصوصية هذا العلم كونه يقدم عصارة المزج بين **منهج** تحكمه قواعد وقوانين، **ونص** يكتنز من المعاني والدلالات والأحكام والحِكم ما يستمر ويتجدد في الزمان والمكان؛ نجد أنفسنا أمام مستويين من التاريخ: تاريخ النظريات والمناهج التفسيرية، حيث يُرصد التطور الحاصل في مناهج التفسير وقواعده وقوانينه عبر العصور، وتاريخ القضايا والمفاهيم العلمية، التي عالجها المفسرون في كتبهم...

وإذا كان التأريخ للنظريات والمناهج التفسيرية يفيد في رصد جهود العلماء في وضع أسس نظرية للتفسير، وتطور هذه الجهود، وما يحتاج منها إلى تتميم أو ترميم أو إضافة؛ فإن التأريخ للقضايا والمسائل والمفاهيم العلمية المتداولة في كتب التفسير مهم جدا في رصد التطور الحاصل في هذه المسائل نفسها والتطور الحاصل في التفسير عموما، بحيث يمكن ملاحظة لحظات الإبداع والتجديد في تاريخ العلم، ولحظات الخمود والتقليد فيه مع ربط ذلك بأسبابه وملابساته.

إن أهمية هذا المفهوم الفلسفي لتاريخ العلم، إذا صح التعبير، تتجلى في كونه يعين على تبين مكامن القوة والضعف في العلم، من أجل تدارك الخلل الذي وقع فيه، ومن أجل استئناف القول فيه على بصيرة، ومن أجل تحقيق التجديد المنشود فيه، خصوصا وعلم التفسير من أكثر العلوم تأثرا وتأثيرا في باقي العلوم وفي واقع الناس أيضا.

لذلك، وجب في ظل هذه الحاجة إلى دراسة تاريخ علم التفسير دراسة علمية (إبستمولوجية)، وفي ظل وجود نص تفسيري ممتد في التاريخ يمكّن من رصد التطور الحاصل فيه؛ أن **نفكر في مشروع علمي متكامل** يمكن من تحقيق هذه الدراسة، إسهاما في تطوير الدرس التفسيري.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

المقدمة

درجت الدراسات المهتمة بتاريخ التفسير وتطوره على الاقتصار على **المستوى الأفقي** الذي يرصد حركة العلم وتطوره عبر الوصف والتعريف بالمراحل التي مر بها وبأعلامه ومدارسه واتجاهاته ومصنفاته.

وغاب عن هذه الدراسات الاهتمام **بالمستوى العمودي** من هذا التأريخ الذي يبحث في تاريخ النظريات والمناهج التفسيرية وتطورها، وفي القضايا والمفاهيم والإشكالات العلمية التي تم تداولها في مؤلفات العلم في عصور مختلفة.

هذا مع إقرار الجميع **بعلمية** التفسير بدءا بالتعريفات الاصطلاحية التي عرفت التفسير بكونه علما يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، كما قال الزركشي في البرهان.

وحري بعلم هذه صفته أن يدرس **تاريخه** بالمنهج الذي يدرس به تاريخ العلوم، دراسة علمية (إبستمولوجية)، خصوصا مع وجود نص تفسيري ممتد في التاريخ يمكّن من رصد التطور الحاصل فيه؛ وخري بالمتخصصين أن **يفكروا في مشروع علمي متكامل** يمكن من تحقيق هذه الدراسة، وهو ما ستحاول هذه الورقة تقديم تصور عنه.

مقدمات

بين علمية التفسير والتأريخ له

تكاد تتفق التعريفات الاصطلاحية التي أعطيت للتفسير على اعتباره علما قائم الذات، فقد عرفه أبو حيان بقوله: (علم يبحث في كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك)[1]. وقال في موضع آخر:(علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه....، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ).

وعرفه الزركشي بقوله: (... هو **علم** نزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم تركيب مكيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها)[2]؛ وعرفه الكافيجي بأنه: (**علم** يبحث فيه عن أحوال كلام الله المجيد من حيث إنه يدل على المراد بحسب الطاقة البشرية...)[3]. ومن تعريفات المتأخرين قول الطاهر بن عاشور: (اسم **للعلم** الباحث عن بيان

(١) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي،: ١٢١/١ .
(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١٤٨/٢ .
(٣) التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي: ص: ٧١.

معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع) [1].

ويبدو بالنظر في هذه التعريفات الممتدة تاريخا من القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر أن التفسير علم له موضوعه وهو: كلام الله تعالى، وغايته وهي: فهم هذا الكلام وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه، وله قواعده وأصوله ومناهجه وأدواته، ومصطلحاته وسائر ما به يكون العلم.

وإذا ثبت هذا فإن الحديث عن تاريخ التفسير هو حديث عن **تاريخ العلم**، بكل ما تحمله هذه العبارة أو هذا المصطلح من دلالات، وتاريخ العلم عموما يمكن أن نميز فيه بين مستويين:

مستوى **التأريخ الأفقي** للعلم الذي يرصد حركة العلم وتطوره عبر الوصف والتعريف بالمراحل التي مر بها وبأعلامه ومدارسه واتجاهاته ومصنفاته.

مستوى **التأريخ العمودي** الذي يرصد تطور النظريات والمناهج، ويبحث في القضايا والإشكالات العلمية التي تم تداولها في العلم في عصور مختلفة.

فهل تم التأريخ لعلم التفسير بهذين المستويين؟ وهل نجد تصورا واضحا عن تاريخ العلوم الشرعية عموما في تراثنا أو في ثقافتنا الإسلامية الراهنة.

(٤) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، المقدمة الأولى: ١١/١ .

إن الناظر في ما كتب عن **تاريخ التفسير** قديما أو حديثا يجده لا يعدو **التأريخ الأفقي** للعلم الذي يصف المراحل التي مر بها، وطبقات المفسرين واتجاهات التفسير ومناهجه، والمؤلفات فيه. في حين يكاد يغيب المستوى الثاني، على أهميته.

أهمية التأريخ العلمي للتفسير وصعوبته

إن أهمية المفهوم الفلسفي لتاريخ العلم إذا صح التعبير تتجلى في كونه يعين على تبين مكامن القوة والضعف في العلم، من أجل تدارك الخلل الذي وقع فيه، ومن أجل استئناف القول فيه على بصيرة، ومن أجل تحقيق التجديد المنشود فيه، خصوصا وعلم التفسير من أكثر العلوم تأثرا وتأثيرا في باقي العلوم وفي واقع الناس أيضا. لكننا لا يمكن أن ننكر صعوبة هذا النوع من التأريخ وإشكالاته التي ترجع إجمالا إلى سببين أساسين:

الأول: يتعلق بالدارس، فنحن نفتقد في ثقافتنا لمقومات الدرس التاريخي للعلوم بهذا المفهوم، خصوصا نحن الباحثون في مجال الدراسات الإسلامية الذين لا نملك أدوات الدرس الإبستمولوجي، وهي صعوبة يمكن تجاوزها بامتلاك الرؤية والمنهج والأدوات الكفيلة بتحقيق هذا النوع من الدرس.

والثاني: يتعلق بالعلم المدروس، أقصد علم التفسير الذي يصعب رصد القضايا العلمية الواردة فيه نظرا لكثرتها وتشعبها، فالتفسير كان ولا يزال المجال الذي يعرض فيه المفسر - وهو المفكر والأصولي والفقيه والمتكلم - كل ما يخدم آراءه ورؤاه سواء كان فيه البيان لمعاني كتاب

الله ﷻ، أو ما عداه أو ما يضاف إليه، ولنا أن نتصور حجم المعارف ونوع المسائل والقضايا العلمية التي عالجها المفسرون على مر هذه القرون الطويلة وعلى مد المساحة الجغرافية للفكر الإسلامي؛ لنتبين مقدار صعوبة هذا التأريخ، خصوصا وقد كنا إلى وقت قريب - ولا نزال إلى حد ما - غير قادرين على الإمساك بالنص التفسيري نفسه جمعا وإخراجا من حيز العدم إلى الوجود (الوجود العلمي المحقق)، ثم موطئا ومهيئا للدرس[1].

١- مستويات التأريخ لعلم التفسير

إننا إذن أمام نوعين من التاريخ لعلم التفسير، كلاهما مهم ومفيد للدارس المتخصص، وكل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، بل هو مرتبط به ومكمل له، ولفهم هذا التكامل نحدد معالم كل نوع وخصائصه:

١-١ مستويات التاريخ العمودي لعلم التفسير

عند التأمل في التأريخ العمودي لعلم التفسير، وبالنظر إلى خصوصية هذا العلم كونه يقدم عصارة المزج بين **منهج ونظر** علمي تحكمه قواعد وقوانين، وبين نص يكتنز من المعاني والدلالات والأحكام والحِكم ما يستمر ويتجدد في الزمان والمكان؛ وهي مزاوجة نظر وتطبيق؛ فإن التصور العام الأولي لهذا التاريخ يقتضي التمييز بين مستويين منه:

---

(١) لقد كان لخروج برنامج الجامع التاريخي للتفسير الأثر الكبير في التفكير في إمكانية تحقيق هذا النوع من الدرس لما أتاحه من الاطلاع على عدد مهم من كتب التفسير المرتبة فيه ترتيبا تاريخيا.

المستوى الأول: تاريخ النظريات والمناهج التفسيرية: حيث يُرصد التطور الحاصل في مناهج التفسير وقواعده وقوانينه عبر العصور، كيف نشأ النظر المنهجي في التفسير ومتى ظهرت ملامحه واضحة، وكيف تبلور وتطور، ومن **الوسائل المعينة** على رصد هذا الأمر **مقدمات كتب التفسير**، التي تنطوي في كثير من الأحيان على إشارات دالة في هذا الباب، خصوصا عند حديث المفسر عن مقاصد تأليفه، وعن رؤيته ومنهجه الذي يعتمده في التفسير، ويمكن أن يكون هذا المستوى من التاريخ مقدمة لعلم أصول التفسير، أو مبحثا من مباحثه، كما يمكن أن نجد إشارات مهمة لهذه المسائل بين ثنايا التفسير، ويمكن أن يستفاد لاستكمال بعض فصول هذا التاريخ من **كتب علوم القرآن**، في المباحث المتعلقة **بطبقات المفسرين ومناهج التفسير**.

المستوى الثاني: تاريخ القضايا والمفاهيم العلمية، التي عالجها المفسرون في كتبهم، سواء منها ما ارتبط بشكل مباشر بمعاني الآيات ودلالاتها والأحكام المستنبطة منها، أو ما لم يتعلق مباشرة بالبيان، أي ما تعلق بالزيادات والملح والمستفادات والمناظرات والسجالات العلمية التي زخرت بها كتب التفسير.

ويمكن أن ندرس في هذا المستوى قضايا من كل المجالات العلمية التي تمتُّ بصلة إلى أحكام القرآن وآياته: عقدية وأصولية وفقهية ولغوية وكلامية وفلسفية، ومنها ما كان له الأثر في تاريخ الفكر الإسلامي، ومنها ما استجلب معه إشكالات علوم أخرى إلى مجال التفسير، كمسائل الكلام والنحو واللغة المختلف فيها.

ولنا أن نتصور أهمية هذا المستوى من الدرس التاريخي لعلم التفسير

لو تتبعنا قضية واحدة على سبيل المثال: كقضية علاقة الإيمان بالعمل كيف عولجت عند المفسرين في عصور مختلفة، منذ القرن الثاني إلى اليوم.

وإذا كان التأريخ للنظريات والمناهج التفسيرية يفيد في رصد جهود العلماء في وضع أسس نظرية للتفسير، وتطور هذه الجهود، وما يحتاج منها إلى تتميم أو ترميم أو إضافة؛ فإن التأريخ للقضايا والمسائل والمفاهيم العلمية المتداولة في كتب التفسير مهم جدا في رصد التطور الحاصل في هذه المسائل نفسها والتطور الحاصل في التفسير عموما، بحيث يمكن ملاحظة لحظات الإبداع والتجديد في تاريخ العلم، ولحظات الخمود والتقليد فيه مع ربط ذلك بأسبابه وملابساته.

١-٢ معالم التاريخ الأفقي لعلم التفسير

إن هذا المستوى من التأريخ هو الأكثر تداولا في الدراسات التي عنيت بتاريخ التفسير، لكن الملاحظ على هذه الدراسات[١] أنها تكتفي بالوصف التاريخي الخارجي: النشأة والمراحل والمدارس، مع الإشارة أحيانا إلى مصادر التفسير في كل مرحلة، وخصائصها، ونظرا لكون هذا الوصف قد لا ينطلق من تصور مسبق عن المستوى العمودي من تاريخ العلم، أو على الأقل من نظر في طبيعة المادة التفسيرية في كل مرحلة

(١) أذكر منها على سبيل المثال: "تطور تفسير القرآن" لمحسن عبد الحميد، و"التفسير والمفسرون" لمحمد حسين الذهبي، و"دراسات في التفسير ورجاله" لأبي اليقظان عطية الجبوري.

والانطلاق منها للحكم على التفسير وتوصيف كل مرحلة بدقة؛ فإن من شأن هذه الدراسات أن تنطوي على ثغرات وربما أخطاء علمية في بيان حقيقة وضعية علم التفسير في بعض المراحل التاريخية، وقد تشكو من فراغات وبياضات في مراحل أخرى.

ولعل من أهم الثغرات التي نجدها عند بعض دارسي تاريخ التفسير: حديثهم عن ظهور **مدارس التفسير** في فترة زمنية جد متقدمة، كمدرسة الحجاز ومدرسة العراق والشام ومصر، مما يعطي انطباعا بوجود معالم مميزة للتفسير في هذه المدارس في وقت مبكر، كوصف مدرسة العراق بالتحرر الفكري ومدرسة الحجاز بالتشبث بالنقل.

إن هذه الأوصاف التي ألصقت بمدارس التفسير في القرون الأولى تحتاج إلى مراجعة، وهي في الغالب تمثل نوعا من الإسقاط لتصنيفات **لا وجود لها في تلك المرحلة المتقدمة**، فالتفسير في عصر تلك المدارس، إذا صح اعتبارها مدارس بالمعنى العلمي والتقني للمدرسة، عرف نفس الخصائص، وطبع بطابع المرحلة، من حيث الطريقة والمنهج والمصادر، وإن كان هنالك اختلاف بين المفسرين ممن صنفوا في مدرسة أو أخرى، فهو اختلاف يرجع إلى طبيعة ثقافة كل مفسر (لغة، مناسبات، أسباب نزول، إسرائيليات، ...)، ومؤهلاته العلمية الخاصة، ونوع المصادر الغالبة على تفسيره.

إن وضع مراحل لتاريخ التفسير يدخل ضمن ما يسمى **بمفهوم التحقيب** في تاريخ العلوم وهي عملية مرتبطة بتطور العلم، إذ لا يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى إلا بعد حدوث "إشكال" أو"أزمة" أو"حاجة" في العلم تستدعي الانتقال إلى مرحلة تتجاوز فيها الإشكالات ويستجاب فيها

للحاجات، وهذا الأمر نادرا ما يشار إليه في ما كتب في تاريخ التفسير، إما بسبب غياب هذا النوع من النظر التاريخي للعلوم الشرعية، أو للاعتقاد بعدم وجود أزمة أصلا في هذا العلم.

وإجمالا يمكن اقتراح تصور لمعالم التاريخ الأفقي للتفسير، بناء على المقتضيات العلمية لتطور العلم، نميز فيه بين ثلاثة محطات كبرى:

١-٢-١ محطة التأسيس: وفيها وضعت أسس القول في التفسير، على يد المعاصرين لنزول القرآن الكريم (الرسول ﷺ والصحابة)، ومفهوم التأسيس هنا يشير إلى أن ما سيأتي بعدُ سيبنى على ما أنتج في هذه المرحلة، أهم ما يميز هذه المرحلة خاصيتان:

- أنها تؤرخ للتفاعل الأول مع النص: أول فهم له في التاريخ، وهو فهم تأسس على التفاعل المباشر مع النص.
- أن هذا الفهم للنص تم بموازاة مع تنزله في الواقع.

وهما خاصيتان تتيحان لتفسير هذه المرحلة أن يكون مؤسسا وموجها لما سيأتي بعده، وأن يكون تفسيرا مبنيا على أكثر الطرق توصلا لفهم سليم للنص، حيث كانت الظروف الخارجية المحيطة بالنص، التي من شأنها عادة أن تؤثر في فهمه إيجابا أو سلبا، هي من المؤثرات المعينة على فهمه والمساعدة على تبينه، وهي ما اصطلح عليه بأحوال النزول وملابساته وأسبابه.

١-٢-٢ محطة الجمع: والمقصود بالجمع هنا جمع الأقوال التفسيرية المنتمية إلى المرحلة السابقة (أقوال النبي ﷺ والصحابة وكبار التابعين) ونسقها مرتبة حسب ترتيب المصحف، بعد أن كانت متناثرة في صحف

أو مروية ضمن ما يروى من العلم عن رجال تلك الطبقة. وقد اعتمد في هذا الجمع المنهج التوثيقي الحديثي بربط الأقوال بأسانيدها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أمرين:

- أن جمع التفسير في هذه المرحلة (ق ٣هـ) يعكس **الحاجة إلى إخراج تفسير كامل مصنف ومرتب يمكن من فهم النص في مجموعه**، مع العلم أن من العلماء من اكتفي بجمع ما انتهى إليه من أقوال بأسانيده، وهم في الغالب من المحدثين وممن لم يكن لهم اهتمام خاص بالتفسير، كعبد الرزاق (ت:٢١١) وآدم بن أبي إياس (ت:٢٢٠) وسعيد بن منصور (ت: ٢٢٧) والإمام أحمد (ت:٢٤١)، ولذلك كانت تفاسير هؤلاء غير كاملة، ومنهم من تحرى جمع كل الروايات، فكانت تفاسيرهم كاملة كابن جرير الطبري.
- أن جهود المفسرين والعلماء الذين قاموا بهذا الجمع لم تقف عند حدود الجمع والترتيب، بل صاحبها أحيانا تفسير وإنتاج أقوال خاصة بهم بمستويات متفاوتة، ويتضح لنا هذا الأمر بضرب المثل بتفسيرين من تفاسير هذه المرحلة: تفسير ابن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧) الذي اكتفى صاحبه بجمع ما انتهى إليه من أقوال في التفسير بأسانيدها إليه، وتفسير الطبري (ت:٣١٠) الذي جمع الأقوال السابقة، لكنه لم يكتف بعرضها بل استثمرها في إنتاج تفسيره الخاص، وأضاف إليها الكثير .

١-٢-٣ **محطة الترسيم**، وهي مرحلة ما بعد الجمع التي تم فيها تداول ما جمع، وتوظيفه في **إنتاج تفاسير القرون اللاحقة**، وإضافة ما أمكن إضافته لهذه الأقوال، تحليلا وتفصيلا لها وترجيحا بين المختلف

منها، أو إضافة لمستويات أخر من البيان لم تكن الحاجة إليها قد ظهرت من قبل.

وهي مرحلة لا تزال مستمرة إلى الآن، في تفاعل دائم مع **حاجات ومقتضيات كل عصر** العلمية منها والحضارية، ونظرا لاستمرارية المرحلة بحيث يستغرق الحديث عن أعلامها أو مصنفاتها الكثير من الوقت، فيحسن أن نخلص إلى أهم خصائصها:

- التخلي تدريجيا عن الإسناد منهجا لتوثيق الأقوال المنقولة عن السابقين.
- ظهور مسارات تفسيرية متنوعة بتنوع ثقافات المفسرين ومذاهبهم وتخصصاتهم العلمية.
- تراكم كبير لأقوال التفسير المنقولة عن العصور السابقة، وتنوع كبير في المادة التفسيرية في كتب التفسير (لغوية وفقهية وكلامية وأصولية...) وذلك بحسب طبيعة ثقافة المفسر ومذهبيته، وخصوصية العصر وحيثياته.

وتجدر الملاحظة إلى أن دخول المرحلة الآنية ضمن محطة الترسيم لا يمنع منه وجود أشكال من التفسير الجديدة المختلفة شكلا عن التفاسير القديمة.

٣- تطور علم التفسير

جاء في معجم المقاييس: (الطاء والواو والراء أصل صحيح يدل على معنىً واحد، وهو الامتداد في شيءٍ من مكانٍ أو زمان. من ذلك طَوَار الدَّار، وهو الذي يمتدُّ معها من فِنائِها. ولذلك [يقال] عدا طَوْره، أي جاز الحدَّ الذي هو له من دارِهِ. ثم **استعير ذلك في كل شيء يُتعدَّى**... ومن

الباب قولهم: فعل ذلك طَوْراً بعد طَوْر. فهذا هو الذي ذكرناه من الزَّمان)[١].

وفي الاصطلاح: يحمل مصطلح التطور في اصطلاح علوم الأحياء معنى الانتقال من طور إلى طور، وهو انتقال ينطوي على نمو وتغير في الوظائف، وفي الاصطلاح العام عادة ما يستعمل لفظ التطور بإزاء عدد من المفردات التي تقترب إلى حد ما من معناه، مثل: التقدم والإبداع والتجديد والتغير. ومما نبهت عليه موسوعة لالاند الفلسفي أن كلمة "تطور" تدل على معنى التحول دون أن تتضمن بالضرورة معنى التقدم أو ما يناقض التأخر[٢]، وهو قريب إلى حد ما من مفهوم التطور في سياقنا حيث يقصد به ما يصاحب التاريخ من تحول أو تجدد في التراث التفسيري: تنظيرا وتطبيقا.

٣-١ مظاهر التطور الحاصل في التفسير: ملاحظات وإشكالات

إن رصد التطور الذي حصل في التفسير خلال مختلف المحطات والمراحل التاريخية التي مر بها، يقتضي تفكيك المادة التفسيرية التي تراكمت على مر التاريخ في كتب التفسير، وملاحظة الإضافات التي أضيفت كما ونوعا، على مستوى المنهج والمضمون، أقصد المنهج التفسيري بكل ما يعنيه، والمضامين والدلالات التي فسرت بها الآيات، ولرصد هذا التطور على المستويين، وجب أولا تحليل مكونات كل من المنهج والمضمون في كتب التفسير.

أما مكونات المنهج، والمقصود بالمنهج هنا الطريقة التي يسلكها

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (ط ور).

(٢) موسوعة لالاند الفلسفية: المجلد الأول: ٣٧٩ .

المفسر في بيان معاني القرآن الكريم واستنباط أحكامه المختلفة، والأدوات التي يعتمدها في الكشف عن هذه المعاني والأحكام، فهي تتمثل في:

- الخطوات التي يتبعها المفسر في عرض الآيات، والمراحل التي تمر بها العملية التفسيرية عنده.
- الأسس التي ينطلق منها المفسر في تفسيره، والتي تكون الموجه له في اختياراته التفسيرية، وهي مستمدة من رؤيته الخاصة، وهذه الأسس تتعدد وتتنوع بتنوع الرؤى والاتجاهات (أساس فقهي، أو كلامي، أو فلسفي، أو صوفي، أو بياني، أو نحوي، أو علمي ...).
- المصادر التي يعتمدها والأدوات التي يوظفها في التفسير.

وأما المادة التفسيرية، أي المضامين والموضوعات، فإن مكوناتها تتضمن:

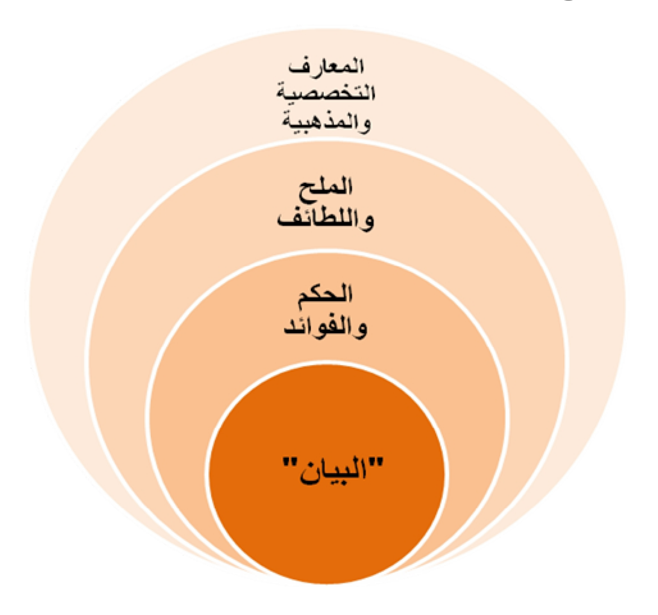
- **المكون اللغوي**، وهو مكون أساس في التفسير بحكم طبيعة النص المفسر المنزل بلغة العرب.
- **المكون النقلي أو الأثري**، وهو المتمثل في الأقوال والمرويات التي تناقلتها كتب التفسير على مر العصور، بدءا بأقوال المعاصرين لنزول القرآن، إلى الآن، وهذه النقول نفسها عند تفكيكها يمكن أن نميز فيها بين مستويات من البيان اللغوي والعقلي.
- **المكون النظري الاجتهادي**، وهو ما يقدمه المفسر في كل لحظة تاريخية من قول في التفسير مبني على نظر خاص واجتهاد، وهو مستويات أيضا، تتراوح بين التحليل والتعليل والتركيب لأقوال وأنظار سابقة، والترجيح بين المختلف فيها، وبين إضافة تفسير جديد.

وهنا لابد من الإشارة إلى مسألتين تتعلقان بهذه المكونات:

الأولى: أن هذه المكونات لا تحضر في كتب التفسير بشكل مفكك، بحيث تعرض متزايلة،كل مكون على حدة، بل هي متداخلة مترابطة يكمل بعضها بعضا، وإنما مُيز بينها للتمكن من ملاحظة التطور الحاصل في كل نوع منها.

الثانية: أن هذه المكونات الثلاثة تشكل مجتمعة نواة أو صلب القول التفسيري، إلا أن الملاحظ عند التأمل في كتب التفسير وجود **أبعاد وامتدادات لهذه المكونات لا تدخل في صلب العلم**، أي في ما يتحقق به المقصد الأساس للتفسير وهو البيان لمراد الله ﷻ من كلامه بالقدر الكافي لتمثله وتنزيله، بل هي مما يدخل في الملح أو الزيادات العلمية والمعرفية أو العرفانية التي يضيفها المفسر إلى البيان الأساس.

ويمكن توضيح هذه المكونات وامتداداتها من خلال الرسم التالي:



لذلك فإن ملاحظة التطور الحاصل في التفسير من جهة المادة التفسيرية يجب أن يميز فيه بين التطور في ما هو صلب وفي ما هو زيادات وامتدادات.

٣-١-١ ملاحظات عن تطور المادة التفسيرية

بخصوص التطور الحاصل في المادة التفسيرية، فإن ملاحظته تنبني على وصف طبيعة هذه المادة في العصور الأولى؛ لأن التطور يلاحظ في ما سيلحق، ومما يمكن ملاحظته عن المادة التفسيرية في المراحل الأولى للتفسير المتزامنة مع نزول القرآن واللاحقة عليه، وتحديدا خلال القرون الثلاثة الأولى؛ اقتصار المفسرين في بيان المراد من كلام الله ﷻ على مستويين رئيسين:

- مستوى البيان اللغوي للمفردات التي احتاجت إلى بيان في تلك المرحلة، وهي في الغالب من المفردات القليلة التداول أو التي استعملت في قبائل دون غيرها، وهو ما سيطلق عليه لاحقا بالغريب.
- مستوى بيان المعاني التي يتوقف عليها العلم بالأحكام التي جاء بها القرآن الكريم، والتي كان من الضروري فهمها من أجل تنزيلها، وذلك لما يترتب عليها من إقامة للدين وتنزيل لأحكامه في مختلف المجالات.

ولا شك أن الاقتصار على هذين المستويين من البيان، مع تقلص حجم الحاجة العلمية لفهم العديد من المعاني والتفاصيل، بحكم وجود النبي ﷺ بين المسلمين، وقرب الطبقات التي تلت من عصر النزول، وأخذها العلم بالقرآن عمن عاصره وشهد تنزله؛ كل هذه الشروط

والمعطيات جعلت التفسير المنتمي إلى هذه المرحلة قليلا من حيث الحجم، **مرتكزا من حيث المضمون على ما له علاقة بصلب العلم.**

مستويات التطور الحاصل في طبيعة المادة التفسيرية:

في ما يتعلق بالمكون اللغوي: يمكن ملاحظة تطور مسار التفسير في اتجاهين:

- التفصيل في شرح المفردات والاستشهاد على ذلك بالشعر العربي قبل الإسلام.
- إضافة مستويات أخر من البيان اللغوي للمفردات تركيبية ونحوية وصرفية وصوتية، مع اتساع واضح في مساحة الغريب. والحق أن بداية هذا التطور حدث مع كتب معاني القرآن خلال القرن الثالث الهجري (معاني القرآن للفراء ومجاز القرآن لأبي عبيدة) .
- الاستفادة من المعجم العربي، بعد ظهوره، واستثمار مادته في تفسير المفردات، وهذا نجده في فترات متأخرة من تاريخ التفسير.
- الاستكثار من اللطائف اللغوية والبيانية والنحوية، ويحضر ذلك خاصة عند المفسرين ذوي الثقافة اللغوية والنحوية.

مثال على التطور الحاصل في المكون اللغوي:

تفسير لفظ "الصيب" في قوله ﷻ: ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ١٩ ﴾ [البقرة: ١٩]

في القرن الأول: في تفسير ابن عباس (ت:٦٨)، في ما نقله عنه

الطبري بإسناده: "... حدثني معاوية بن صالح، عن عليّ عن ابن عباس، قال: الصيب: المطر" [1].

في نهاية القرن الثالث في مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت:٢١٠): ﴿كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ معناه: كمطر، وتقديره تقدير سَيِّد مِن صاب يصوب، معناه: ينزل المطر، قال عَلْقَمة بن عَبْدة:

كأنهمُ صابت عليهم سَحابـةٌ صَواعِقُها لطيرهن دَبِيبُ
فلا تَعدلِي بيني وبين مُغَمّرٍ سَقتكِ روايا المُزْنِ حيث تَصُوبُ

وقال رجل من عبد القَيْس، جاهليّ، يمدح بعض الملوك:

ولستَ لأنِسيّ ولكن لَمْلأَكٍ تنزَّل من جَوّ السماءْ يصوبُ [2]

في القرن الرابع: في تفسير الطبري (ت:٣١٠هـ):

"قال أبو جعفر: والصيّب الفيعل، من قولك صاب المطر يصوب صَوْبا: إذا انحدر ونزل، كما قال الشاعر:

فَلَسْتَ لانْسِيَ وَلَكِنْ لملأك تَنَزّلَ مِنْ جَوّ السمّاءِ يَصُوبُ

وكما قال علقمة بن عبدة:

كأَنّهُمُ صَابَتْ عَلَيْهِمْ سَحَابَةٌ صَوَاعِقُها لطيرهن دَبِيبُ
فَلا تَعْدِلي بَيْنِي وَبَيْنَ معمر سُقِيتِ رَوَايا المُزْنِ حِينَ تَصُوبُ

يعني: حين تنحدر. وهو في الأصل: صيوب، ولكن الواو لما سبقتها ياء ساكنة صيرتا جميعا ياء مشددة، كما قيل: سيد من ساد يسود، وجيد

(١) جامع البيان للطبري: ٣٥٢/١.
(٢) مجاز القرآن: ٣٣/١.

من جاد يجود. وكذلك تفعل العرب بالواو إذا كانت متحركة وقبلها ياء ساكنة تصيرهما جميعا ياء مشددة" (1).

في القرن السادس: في تفسير الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ):

"فإن قلت: قد شبه المنافق في التمثيل الأوّل بالمستوقد ناراً، وإظهاره الإيمان بالإضاءة، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار، فماذا شبه في التمثيل الثاني بالصيب وبالظلمات وبالرعد وبالبرق وبالصواعق؟ قلت: لقائل أن يقول: شبه دين الإسلام بالصيب، لأنّ القلوب تحيا به حياة الأرض بالمطر. وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات. وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الأفزاع والبلايا والفتن من جهة أهل الإسلام بالصواعق. والمعنى: أو كمثل ذوي صيب. والمراد كمثل قوم أخذتهم السماء على هذه الصفة فلقوا منها ما لقوا.

فإن قلت: هذا تشبيه أشياء بأشياء فأين ذكر المشبهات؟ وهلا صرح به كما في قوله: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ ﴾ [غافر: ٥٨]، وفي قول امرىء القيس:

كأنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً ويابِساً   لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي؟

قلت: كما جاء ذلك صريحاً فقد جاء مطوياً ذكره على سنن الاستعارة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ [فاطر: ١٢]، ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ ﴾ [الزمر: ٣٩]، والصحيح الذي عليه علماء البيان لا يتخطونه: أنّ التمثيلين

(١) جامع البيان: ١/٣٥٠-٣٥١.

جميعاً من جملة التمثيلات المركبة دون المفرّقة، لا يتكلف الواحد واحد شيء يقدر شبهه به، وهو القول الفحل والمذهب الجزل، بيانه: أنّ العرب تأخذ أشياء فرادى، معزولاً بعضها من بعض، لم يأخذ هذا بحجزة ذاك فتشبهها بنظائرها، كما فعل امرؤ القيس وجاء في القرآن، وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامّت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً، بأخرى مثلها كقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ﴾ [الجمعة: ٥] الآية. الغرض تشبيه حال اليهود في جهلها بما معها من التوراة وآياتها الباهرة، بحال الحمار في جهله بما يحمل من أسفار الحكمة، وتساوي الحالتين عنده من حمل أسفار الحكمة وحمل ما سواها من الأوقار، لا يشعر من ذلك إلا بما يمرّ بدفيه من الكدّ والتعب. وكقوله: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الكهف: ٤٥] المراد قلة بقاء زهرة الدنيا كقلة بقاء الخضر. فأما أن يراد تشبيه الأفراد بالأفراد غير منوط بعضها ببعض ومصيرة شيئاً واحداً، فلا. فكذلك لما وصف وقوع المنافقين في ضلالتهم وما خبطوا فيه من الحيرة والدهشة شبهت حيرتهم وشدّة الأمر عليهم بما يكابد من طفئت ناره بعد إيقادها في ظلمة الليل، وكذلك من أخذته السماء في الليلة المظلمة مع رعد وبرق وخوف من الصواعق.

فإن قلت: الذي كنت تقدّره في المفرّق من التشبيه من حذف المضاف وهو قولك: «أو كمثل ذوي صيب» هل تقدّر مثله في المركب منه؟ قلت: لولا طلب الراجع في قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم ﴾ ما يرجع إليه لكنت مستغنياً عن تقديره؛ لأني أراعي الكيفية المنتزعة من مجموع الكلام فلا عليّ أَوَلِيَ حرف التشبيه مفرد يتأتى التشبيه به أم لم يله. ألا ترى إلى قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [يونس: ٢٤] الآية، كيف ولي الماء

الكاف، وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره. ومما هو بين في هذا قول لبيد:

وما النَّاسُ إلاّ كالدِّيَارِ وأَهْلُهَا   بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وغَدْواً بَلاَقِعُ

لم يشبه الناس بالديار، وإنما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم، بحلول أهل الديار فيها ووشك نهوضهم عنها، وتركها خلاء خاوية" [1].

والناظر في هذه النصوص يلحظ بوضوح تلك المستويات المشار إليها آنفا.

في ما يتعلق بالمكون النقلي: يمكن ملاحظة:

- استثمار أقوال الطبقات الأولى من المفسرين، مع تفاوت بين المفسرين في وسائل توثيق هذه الأقوال (الأسانيد) وعموما فقد سار التفسير منذ مرحلة ما بعد الجمع نحو تلخيص الأسانيد ثم تخليص التفسير منها، مع وجود استثناءات في فترات متأخرة عند من اهتم بجمع الأقوال والمرويات في التفسير (السيوطي في الدر المنثور) أو من اعتنى بتفسير القرآن بالصحيح من النقول والآثار (بشير ياسين).
- استمرار وجود الأقوال المتقدمة في التفسير في مختلف العصور، حيث لا يخلو تفسير مهما كانت طبيعته من نقل أقوال الصحابة والتابعين، والمفسرين السابقين، مع تفاوت في مساحة هذه النقول والمرويات،

---

(١) الكشاف: ١/١٩٩-٢٠١.

وفي مدى تمحيص المرويات المنقولة ونقدها، وهو أمر تحكمت فيه رؤية المفسر ومنهجه التفسيري بغض النظر عن المرحلة الزمنية التي يوجد فيها.

ولا نحتاج إلى عرض أمثلة عن التطور الحاصل في هذا المستوى لظهوره.

في ما يتعلق بالمكون النظري الاجتهادي: أهم ملاحظة يمكن إبداؤها هي:

- **تفصيل** القول في **الدلالات والأحكام والحكم** التي ينطوي عليها النص، ومعنى التفصيل يعني وجود هذه الدلالات والأحكام عند السابقين لكن بصورة مجملة، والحق أن معظم ما يوجد من تفسير على هذا المستوى في المدونات التفسيرية المتأخرة، مبني على الأقوال التأسيسية الأولى في التفسير، لكن الحاجة دعت في العصور المتأخرة إلى بسطها وتفصيلها، والزيادة عليها أحيانا كثيرة في ضوء ما استجد في العلوم التي تمت إلى تلك الأحكام بصلة، سواء كانت أحكاما عملية أو علمية.

- **زيادة** ملحوظة في حجم ونوع **المعارف** التي أضيفت إلى التفسير، وذلك في تناسب مع تعاقب العصور، ومذهبية المفسر وتخصصه العلمي.
- **زيادة** في باب النكت والزوائد المتعلقة بالمعاني والأحكام والدلالات. وقد يصرح المفسر بهذه النكت، وقد لا يصرح.

مثال على التطور الحاصل في المكون النظري الاجتهادي في تفسير قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ ﴾ [الانفطار: ١٣] .

في القرنين الثالث والرابع :

في تفسير الطبري (ت: ٣١٠هـ) :

"وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴾ يقول جلّ ثناؤه: إن الذين برّوا بأداء فرائض الله، واجتناب معاصيه لفي نعيم الجنان ينعمون فيها" (١).

في تفسير الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) :

"وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ قد ذكر أن البر أعطى ما طلب منه ما ذكر في قوله: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وفي هذه الآية دلالة على ما ذكرنا أن البر إذا ذكر دون التقوى اقتضى المعنى الذي يراد بالتقوى لأنه أخبر أن البر، هو الإيمان بالله واليوم الآخر، ثم ذكر أن الذي جمع بين هذه الأشياء، هو المتقي.

ثم احتج المعتزلة بقولهم بالتخليد في النار لمن ارتكب الكبيرة بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ١٤ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ١٦ ﴾ لأن من ارتكب الكبيرة فاجر، وقد قال الله تعالى: "وإن الفجار لفي جحيم" "وما هم عنها بغائبين" وزعموا أنه ما لم يأت بالشرائط التي ذكر في قوله: "ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر"فهو غير داخل في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ١٣ ﴾.

(١) جامع البيان: ١٨٢/٢٤.

والأصل عندنا ما ذكرنا أن كل وعيد مذكور مقابل الوعد فهو في أهل التكذيب لما ذكر من التكذيب عند التفسير بقوله: "كلا إن كتاب الفجار لفي سجين"إلى قوله: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ [المطففين: ٧ إلى ١٠] وقال: ﴿ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [المؤمنون: ١٠٤ و١٠٥] وإذا كان كذلك لم يجب قطع القول بالتخليد لمن ارتكب الكبيرة، بل وجب القول بالوقف فيهم" [(١)].

في القرن السادس :

في تفسير الفخر الرازي (ت: ٦٠٦):

"...وههنا نكت زائدة لا بد من ذكرها: قالت الوعيدية حصلت في هذه الآية وجوه دالة على دوام الوعيد:

أحدها: قوله تعالى: ﴿ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٥﴾ ﴾ ويوم الدين يوم الجزاء ولا وقت إلا ويدخل فيه، كما تقول يوم الدنيا ويوم الآخرة.

الثاني: قال الجبائي: لو خصصنا قوله: ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ ﴾ لكان بعض الفجار يصيرون إلى الجنة ولو صاروا إليها لكانوا من الأبرار وهذا يقتضي أن لا يتميز الفجار عن الأبرار، وذلك باطل لأن الله تعالى ميز بين الأمرين، فإذن يجب أن لا يدخل الفجار الجنة كما لا يدخل الأبرار النار.

والثالث: أنه تعالى قال: ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ وهو كقوله: ﴿ وَمَا

(١) تأويلات أهل السنة: ٥/٤٠٠-٤٠١.

هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَا ﴾، وإذا لم يكن هناك موت ولا غيبة فليس بعدهما إلا الخلود في النار أبد الآبدين، ولما كان اسم الفاجر يتناول الكافر والمسلم صاحب الكبيرة ثبت بقاء أصحاب الكبائر أبدا في النار، وثبت أن الشفاعة للمطيعين لا لأهل الكبائر .

والجواب عنه: أنا بينا أن دلالة ألفاظ العموم على الاستغراق دلالة ظنية ضعيفة والمسألة قطعية. والتمسك بالدليل الظني في المطلوب القطعي غير جائز، بل ههنا ما يدل على قولنا: لأن استعمال الجمع المعرف بالألف واللام في المعهود السابق شائع في اللغة، فيحتمل أن يكون اللفظ ههنا عائدا إلى الكافرين الذين تقدم ذكرهم من المكذبين بيوم الدين، والكلام في ذلك قد تقدم على سبيل الاستقصاء، سلمنا أن العموم يفيد القطع، لكن لا نسلم أن صاحب الكبيرة فاجر، والدليل عليه قوله تعالى في حق الكفار: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَفَرَةُ ٱلۡفَجَرَةُ ﴾ فلا يخلو إما أن يكون المراد "أولئك هم الكفرة" الذين يكونون من جنس الفجرة أو المراد "أولئك هم الكفرة" وهم "الفجرة" . والأول باطل، لأن كل كافر فهو فاجر بالإجماع، فتقييد الكافر بالكافر الذي يكون من جنس الفجرة عبث، وإذا بطل هذا القسم بقي الثاني، وذلك يفيد الحصر، وإذا دلت هذه الآية على أن الكفار هم الفجرة لا غيرهم، ثبت أن صاحب الكبيرة ليس بفاجر على الإطلاق، سلمنا إن الفجار يدخل تحته الكافر والمسلم، لكن قوله: ﴿وَمَا هُمۡ عَنۡهَا بِغَآئِبِينَ ﴾ معناه أن مجموع الفجار لا يكونون غائبين، ونحن نقول بموجبه: فإن أحد نوعي الفجار وهم الكفار لا يغيبون، وإذا كان كذلك ثبت أن صدق قولنا إن الفجار بأسرهم لا يغيبون، يكفي فيه أن لا يغيب الكفار، فلا حاجة في صدقه إلى أن لا يغيب المسلمون، سلمنا ذلك لكن

قوله: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ يقتضي كونهم في الحال في الجحيم وذلك كذب، فلا بد من صرفه عن الظاهر، فهم يحملونه على أنهم بعد الدخول في الجحيم يصدق عليهم قوله: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ ونحن نحمل ذلك على أنهم في الحال ليسوا غائبين عن استحقاق الكون في الجحيم، إلا أن ثبوت الاستحقاق لا ينافي العفو، سلمنا ذلك لكنه معارض بالدلائل الدالة على العفو وعلى ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر، والترجيح لهذا الجانب، لأن دليلهم لا بد وأن يتناول جميع الفجار في جميع الأوقات، وإلا لم يحصل مقصودهم، ودليلنا يكفي في صحته تناوله لبعض الفجار في بعض الأوقات، فدليلهم لا بد وأن يكون عاما، ودليلنا لابد وأن يكون خاصا والخاص مقدم على العام، والله أعلم" [(١)].

ويمكن من خلال هذا المثال أن نتبين حجم الإضافة التي أضيفت في تفسير الآية، ثم نوعها وموقعها من البيان، وأن منها ما يدخل في باب المستفادات والحكم المستنبطة، كما جاء عند الماتريدي، ومنها ما يدخل في باب النكت الكلامية كما عند الرازي، وكلا الإضافتين لا يمنع حذفهما من فهم المقصود بالآية.

٣-١-٢ ملاحظات عن تطور المنهج التفسيري

لا شك أن ملاحظة التطور الحاصل في المنهج التفسيري يحتاج إلى جهد مضاعف، إذ يتطلب استخلاص الجوانب المنهجية الموجهة للمفسر من بين ثنايا تفسيره، ولأن هذه الجوانب المنهجية إنما هي تطبيق

(١) مفاتيح الغيب: ٨٥/٣١-٨٦.

للأصول النظرية العامة التي تحكم رؤيته للتفسير، فإن ملاحظة التطور الحاصل فيها هي ملاحظة لمدى تطبيق هذه الأصول، ومراعاتها في التفسير.

والحق أن هذا المستوى من النظر أعمق من سابقه؛ لأنه يعنى بالإجابة عن أسئلة علمية دقيقة من قبيل: كيف بنى المفسر نظريته ومنهجه التفسيري عبر عصور متتالية، وما هي المؤثرات التي وجهت اختيارات المفسرين المنهجية؟؟ وما هي لحظات الإبداع أو الضمور التي عرفها المنهج التفسيري في فترات زمنية مختلفة، ومدى تأثره، أو عدمه، بالتطور الحاصل في علوم مجاورة (كعلم أصول الفقه مثلا)، إلى غير ذلك من الأسئلة المرتبطة بالتأريخ للعلوم بالمعنى الفلسفي "الإبستيمولوجي" له.

ولأن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تتطلب ما تمت الإشارة إليه في بداية هذه الورقة من أدوات ومعطيات، فإننا سنكتفي بإبداء بعض الملاحظات المتعلقة بالموضوع، باعتبارها إشارات تحفز الدارسين للحفر في هذه القضية:

الملاحظة الأولى: تعتبر مرحلة التأسيس في تاريخ علم التفسير مرحلة مهمة في بناء التصور النظري لهذا العلم على مستوى المنهج، كما كانت مرحلة مؤسسة للقول التفسيري على مستوى المضمون، إلا أن طبيعة المراحل التأسيسية للعلم أن الجوانب النظرية والتقعيدية فيها لا تكون واضحة ولا مكتملة، ولكنها دون شك كامنة وراء الممارسات التطبيقية والعملية، إذ لا يتصور أن يفسر الصحابة القرآن الكريم، دون منطلقات وتصورات واضحة عن منهجية التعامل مع القرآن الكريم، ومن الطبيعي أن يكونوا قد أخذوا هذه التصورات عن الرسول ﷺ، فاستنبطوا من فعله ما يترجم نوعا من المنهج في التفسير.

وهذا ما جعل الدارسين المعنيين بالتفسير ومناهجه، يجتهدون في البحث عن تطبيقات لأصول المنهج التفسيري في تفسيرات الرسول ﷺ والصحابة (مثل ما مثلوا به لتفسير القرآن بالقرآن) .

الملاحظة الثانية: لكي نتبين بوضوح ودقة طبيعة المنهج التفسيري في الفترات المتقدمة من تاريخ التفسير (إلى حدود عصور التدوين)، لابد من النظر في العلوم المجاورة والمكملة لعلم التفسير وخصوصا علم أصول الفقه، ويكفي أن نشير إلى أن رسالة الشافعي ألفت بسبب يتصل بمعاني القرآن الكريم. ولذلك فإن الاقتصار في رصد نشأة النظر المنهجي والتقعيدي في علم التفسير على كتب التفسير ليس سليما.

الملاحظة الثالثة: إن ملاحظة التطور الحاصل في مناهج التفسير في العصور المتعاقبة، يحتاج إلى دراسة دقيقة وفاحصة لهذا الكم الهائل من المادة التفسيرية المدونة في كتب التفسير، دراسة ترصد بالأساس ثلاثة جوانب:

- الرؤية العلمية المؤطرة لمشروع المفسر.
- الأسس والمنطلقات العلمية والمذهبية التي توجه العمل التفسيري.
- الأدوات العلمية والمصادر المعتمدة في التفسير.

خاتمة واستشراف

إن ما تم تحريره في هذه الورقة لا يعدو كونه نظرات وملاحظات تستشرف مشروعاً علميًا يسعى إلى الإسهام في تطوير الدرس التفسيري، من جهة رصد تاريخه وتطوره، وهو مشروع -كما تمت الإشارة من قبل- يتوقف على تمحيص دقيق للتراث التفسيري في جانبيه التنظيري والتطبيقي، وبحكم ضخامة هذا التراث وتشعبه، فإن هذا المشروع يحتاج إلى جهود متضافرة من جهات متخصصة على دراية بالمجال أولا ثم بالطرائق المنهجية المعينة على تحقيق هذا النوع من الدرس، وإسهاما في بلورة هذا المشروع أقدم المقترحات العملية الآتية:

١- إنشاء خلية للبحث في نظريات تاريخ العلوم للاستفادة منها منهجيا تضم باحثين متخصصين في العلوم الشرعية وباحثين متخصصين في العلوم الإنسانية.

٢- وضع خطة عملية لجمع ما كتبه المفسرون وعلماء القرآن عن المناهج التفسيرية والأسس النظرية الموجهة لعمل المفسر، على مر العصور. ويمكن تكليف مجموعات من الباحثين بهذا الجمع من خلال رسائل جامعية أو خارجها.

٣- وضع خطة عملية لرصد القضايا والمفاهيم العلمية التي عالجها المفسرون في كتبهم، وجردها وتصنيفها مع اعتبار التطور التاريخي لها. ويمكن تكليف مجموعات من الباحثين بهذا الجمع من خلال رسائل جامعية أو خارجها.

٤- رصد ما أنجز من أعمال وأبحاث ومشاريع مماثلة أو مكملة لمثل هذا المشروع، والنظر في كيفية البناء عليها والاستفادة منها.

وبعد، فإن الدعوة إلى هذا النوع من المشاريع هي دعوة إلى إحياء روح التكامل المعرفي بين العلوم التي سرت يوما ما في جسم العلم بمفهومه الإسلامي الأصيل، قبل أن تكون دعوة إلى تطوير الدرس التاريخي لعلم التفسير.

وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير ورزقنا السداد في القول والعمل والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١: ١٩٩٣م

البرهان في علوم القرآن للزركشي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م.

تأويلات أهل السنة للماتريدي، تحقيق فاطمة يوسف الخمي، مؤسسة الرسالة.

التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر.

التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي: تحقيق ناصر بن محمد المطرودي، دار القلم، دمشق، ط ١: ١٩٩٠م.

جامع البيان: للطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي بتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر.

الكشاف: تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط١: ١٩٩٨م.

مجاز القرآن:لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

معجم مقاييس اللغة لابن فارس/ مادة (ط ور)....

مفاتيح الغيب: للرازي، دار الفكر: ط: ١: ١٩٨١م

موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، ط٢: ٢٠٠١م.


مركز تفسير للدراسات القرآنية
تفسير
Tafsir Center for Qur'anic Studies


جامعة الملك سعود
King Saud University 1957
جامعة الملك سعود
King Saud University


كرسي القرآن الكريم وعلومه
Chair of Qur'anic Sciences
KSU